

ملف الإصلاح.. الشرقيون مرغمون منذ القدم على الإصلاح *
حول مقالة عبد الرؤوف سنو: الإصلاحات العثمانية والإصلاحات الاميركية

جوزف إلياس

قرأت مقالة الزميل العميد الدكتور عبد الرؤوف سنو في صفحة "قضايا النهار" يوم 19 تموز 2004 (العدد 22021)، وعنوانها "الإصلاحات العثمانية والإصلاحات الاميركية: مقارنة سياسية - ثقافية". وإني إذ أثني على الجهد الذي بذله الدكتور سنو في كتابة مقالته هذه، وفي تسليط الضوء على الإصلاحات العثمانية واسبابها، أسمح لنفسني بتدوين بعض الملاحظات، وباستدراك بعض الاضافات او التوضيحات سعياً وراء استخلاص العبر.

أغضّ الطرف أولاً عما في المقالة من هنات لغوية، لكنني لا أستطيع أن أغضّ الطرف عما فيها من ضعف التأليف ومن بعض الاضطراب والتكرار، وفي هذا ما يربك القارئ ويتعبه. فهي قد جاءت في ستّة أعمدة شغلت نصف الصفحة الاعلى، وخلت من أي تقسيم او تفرّيع او ترقيم.

رأيت الدكتور سنو في البداية يوازن الإصلاحات الاميركية بالإصلاحات العثمانية، وهي موازنة غير سليمة، فالموازنة الحقّة يجب أن تكون بين اوروبا والولايات المتحدة، لأن الإصلاحات العثمانية فرضتها الدول الاوروبية او الدول الكبرى في القرن التاسع عشر، والإصلاحات المطلوب تنفيذها في العالم العربي اليوم (او الشرق الاوسط كله) تحاول الولايات المتحدة فرضها. فالاطروحة من حيث المبدأ سليمة، والاوروبيون هم من طرح فكرة الإصلاح، وهم من فرض على العثمانيين الأخذ بهذا المبدأ وتطبيق بعض الإصلاحات، أياً تكن الدوافع التي دفعتهم الى ذلك والاهداف التي يبغونها من وراء ذلك.

والدكتور سنو مصيب في بعض ما قال، لكنني رأيتّه مبالغاً حين جرّد الإصلاحات العثمانية من قيمتها ونفى الحاجة اليها، وحين أراد للدولة أن تجمد عند حدّ، وأن تبقى على ما كانت عليه في اوائل القرن التاسع عشر. والباحث عن عذر للدكتور سنو يبحث في مقالته عن سبب يذكره، ويرى فيه ما يوجب الإصلاحات العثمانية ولو جاءت من الغرب، فما يقع على شيء من ذلك. بيد أن الدكتور سنو يرى، في مقابل ذلك، أن "الغرب المسيحي كان يريد تحقيق مساواة كاملة بين اهل الذمة والمسلمين، أي نزع صفة الأمة صاحبة السيادة عن مسلمي السلطنة". فهل تكون "المساواة الكاملة" سبباً في نظره للإصلاح الذي يقترحه الغرب؟ ورأيت الدكتور سنو مبالغاً أكثر حين عدّد في عموده الخامس واحدة وعشرين صفة سيئة يُنعت بها العرب والمسلمون في الوقت الحاضر (لم يذكر من ينعتهم)،

فسرّنتي الاخيرة منها لأنها ليست مذمّة، وهي "سيدات جميلات". لقد نظر الدكتور سنو الى الاصلاحات العثمانية، او التي فرضها الغرب الاوروبي على أنها حرب على الاسلام، وفي هذا كثير من التجني.

لقد كان على الدكتور سنو أن يقرّ بسلامة المبدأ الاصلاحى من دون النظر الى أهداف الدول الكبرى، لأن الدولة العثمانية كانت، في النصف الاول من القرن التاسع عشر، قد بلغت حالاً من الضعف لا مثيل لها، وبات الاصلاح العثماني ضرورة ملحة. وفي تلك الحقبة بالتحديد باتت الدولة العثمانية تلقب بالرجل المريض. ودليل الحاجة الى الاصلاح كثرة تداوله والحديث عنه. وحديث الاصلاح كثير في صحافة بيروت منذ نشأتها، فمقالات المعلم بطرس البستاني الاحدى عشرة في "نفيير سورية" (1860-1861) تحمل بذوراً اصلاحية، وافتتاحيات ابنه سليم في مجلة "الجنان" (1870-1871) حملت عنواناً صريحاً هو "الاصلاح". وقد برزت هذه النزعة بقوة في خطب "الجمعية العلمية السورية" التي أنشئت في بيروت عام 1868، ونشرت اعمالها على شكل مجلة (اعمال الجمعية العلمية السورية) في العام نفسه. كما تبدو لك احياناً في مقالات "حديقة الاخبار" التي صدرت عام 1858. وحين اشتدّ التصييق على الصحافة في العهد الحميدي، انبرت الصحافة المصرية، ومعظمها يومئذ للبنانيين، لرفع لواء الاصلاح في الدولة العثمانية. ثم عادت صحافة بيروت لتقود حركة الاصلاح في العهد الدستوري العثماني (1908-1914)؛ ويكفي أن أذكر الدكتور سنو بـ"الجمعية العمومية الاصلاحية" التي أنشئت في بيروت عام 1913، ولي فيها بحث مطوّل.

أما الاصلاحات التي باشرت الدولة العثمانية العمل بها، فكان أولها على عهد السلطان محمود الثاني، وهو القضاء على "الانكشارية" (الجنود الجدد) عام 1826، بعد أن انتفت الحاجة اليها وباتت عبئاً على الدولة. وفور اعتلاء السلطان عبد المجيد تخت السلطنة عام 1839 أصدر "منشور كولخانة"، وفيه مقررات اصلاحية مهمة. ثم أصدر عام 1856 "الخط الهمايوني" الذي أعلن فيه عن اصلاحات جديدة، ومنح فيه النصارى حقوق المواطنة، فساوى بينهم وبين المسلمين. وفي عام 1861 اعتلى العرش السلطان عبد العزيز، فأصدر عام 1864 قانوناً جديداً للولايات عمل به في مطلع عام 1865، وألحقت فيه بيروت بولاية سورية (إيالة الشام سابقاً)، وكانت قبلاً تتبع "إيالة صيدا" (اصبحت ولاية عام 1888). وتلا هذا القانون عام 1865 قانون المطبوعات العثماني، وفيه تنظيم جديد للصحافة. وفي عام 1868 اصدر السلطان عبد العزيز قانون "مجلس الدولة"، ثم أتبعه في العام التالي (1869) قانون المعارف العثماني الذي حمل اصلاحات مهمة في الشأن التربوي، وأثمر حملة رسمية لانشاء "المكاتب الرشدية" (المدارس الابتدائية او الاعدادية) و"المكاتب السلطانية" (المدارس الثانوية). وكانت قمة الاصلاحات العثمانية في إصدار السلطان عبد الحميد الثاني، فور اعتلائه العرش عام 1876، "القانون الاساسي" او الدستور العثماني الذي وضعه المصلح الكبير مدحت باشا والمفكر اللبناني شكري غانم. أضف الى ذلك أن نظام لبنان الذي وضع عام 1861، ودُعي "النظام الاساسي"، يمكن أن يُدرج تحت عنوان الاصلاحات العثمانية.

فهل كانت الدولة العثمانية قادرة على الاستمرار في ظل نظامها القديم و"العثماني جداً"؟ وهل كانت في غنى عن الاصلاحات التي طالب بها الغرب الاوروبي ثم فرضها او

فرض بعضها؟

أنتخلف الدولة العثمانية عن اصلاح تطالبها به الدول الاوروبية، في حين يسبقها اليه بعض الاقاليم العثمانية؟ لناخذ مثالا اصلاح التعليم في مصر التي كانت مرتبطة شكلاً بالبواب العالي، وكانت نموذج الدولة الحديثة الناشئة. فقد بدأ اصلاح التعليم الحكومي (الرسمي) في مصر في ظل الأسرة الخديوية، وقبل وفاة محمد علي باشا (إيفاد البعثات الى فرنسا، تأسيس مدرسة الطب). وأنا هنا لم أضرب لبنان مثلاً، وهو المتقدم تربوياً، لأن المدرسة الحكومية (الرسمية) في بيروت بقيت مدرسة عثمانية بكل معنى الكلمة. أما المدرسة الاهلية (الخاصة) في بيروت وجبل لبنان فترعاها الارساليات التبشيرية او الطوائف المسيحية. فهل كانت مصر الخديوية ومصر المسلمة تتخلى عن عثمانيتها واسلاميتها حين بدأت اصلاح التعليم، واصلاح الجيش الذي اصبح أقوى من الجيش العثماني (حملة ابراهيم باشا على سوريا ووصوله الى الاناضول)، واصلاح الزراعة؟ فاذا ما سأل الدكتور سنو عن الاصلاح الاخير، حدثته عن إدخال الأسرة الخديوية زراعة جديدة في وادي النيل هي زراعة القطن التي ازدهرت في رعاية خبراء اجانب.

فهل يرى الدكتور سنو غضاضة في أن تساوي الدولة العثمانية بين رعاياها فتمنح النصارى حقوقهم؟ وهل يرى أن يبقى النصارى أهل ذمة في منتصف القرن التاسع عشر؟ وهل يرى أن تبقى الدولة بلا دستور في أواخر القرن التاسع عشر ولو كان هذا بدعة الغربيين؟ وأي ضمير في أن تصدر الدولة قوانين حديثة او متطورة كقانون الولايات، وقانون المطبوعات، وقانون المعارف، وغيرها؟

لا، يا دكتور سنو، لم يكن على الدولة العثمانية أن ترفض اصلاح الادارة حفاظاً على ادارة مهترنة دبّ فيها الفساد والعفن، وأن ترفض اصلاح القضاء حفاظاً على قضائها "العثماني" القديم، وأن ترفض اصلاح المعارف حفاظاً على كتابات المشايخ، في حين يُفتح كل يوم مدرسة خاصة وحديثة على الارض العثمانية، وأن ترفض اصدار قانون المطبوعات وثمة صحيفة جديدة تصدر على الارض العثمانية كل صباح، وأن ترفض إقرار اول دستور عثماني كي لا يقال إنها اول دولة اسلامية تأخذ بواحدة من بدع الغرب.

لا، يا دكتور سنو، لم يكن العثمانيون قادرين على البقاء جامدين حيث هم، او على العودة الى الوراء، فما كان عليهم الا أن يواكبوا مسيرة التاريخ، وأن يستجيبوا بعضاً من دعوات الاصلاح التي ما تكاد تحصى. فثمة آلاف البحوث والدراسات، ومئات الكتب التي ألفها كتّاب عثمانيون بعامة وأتراك بخاصة في الدعوة الى الاصلاح، من دون أن يحسب مؤلفوها حساباً لقوى "الرّجعي والارتجاع" (مفردتان شاع استعمالهما في العهد الدستوري العثماني). فلو لم تكن الدولة في حاجة الى الاصلاح لما كتب هؤلاء ما كتبوا. فإن لم يعرف الدكتور سنو هذا تفصيلاً، فهو قد عرف او قرأ عن عشرات الكتب التي صدرت بالعربية وما زالت تصدر، وكلها يدعو الى الاصلاح في العالم العربي وفي نظم الحكم العربية؛ هذا فضلاً عن آلاف المقالات التي يلحّ كتّابها في طلب الاصلاح. فهل يرى في تلك الكتب وهذه المقالات استجابة لمطالب الغرب ومخالفة للسلف الصالح؟

الاصلاحات في الدولة العثمانية، يا دكتور سنو، كانت حتمية لا مهرب منها؛ والاصلاح

الحقيقي في العالم العربي اليوم حتمي لا مهرب منه، مهما حاولت النظم الحاكمة المستبدّة وقوى الظلام او "الظلاميون" دفع كأسه والتهرب من تجرّع ما فيها. الاصلاح آتٍ لا مفر منه مهما طال الزمن، و"لا بد من صنعا ولو طال السفر". فإن استمر الحكام في رفض ان يُفرض عليهم من الخارج، فليفرضوه على أنفسهم طوعاً ومن الداخل.

مضى نحو خمسة عشر عاما على سقوط الستالينية، وما زال معظم الشعوب العربية محكوماً بشاربي ستالين و"جزمته"، فقد آن لهاتين الاداتين (الشاربين والجزمة) أن يُلقى بهما في مزبلة التاريخ. أجل، ما زالت المدرسة الستالينية تتحكّم في معظم الشعوب العربية، واسوأ إفرازات هذه المدرسة ما جادت به النظم "الشمولية" على شعوبها، وهو الاحكام العرفية (حالة الطوارئ) المطبّقة علناً وبشكل رسمي هنا، وضماً او بشكل غير رسمي هناك. واسوأ إفرازات هذا الافراز القذر هو "المحاكم العرفية"، و"محاكم الميدان"، و"الحجز الاحتياطي"، ودوس الشعب بل سحقه في سبيل "القضية الكبرى"، و"معركة المصير"، و"الظروف الاستثنائية" التي تمر بها الأمة.

أطلت على الزميل الدكتور سنو، فأرجو أن يعذرنى، وأن يتقبّل ملاحظاتي واستدراكاتي هذه بروح سمحة وصدر رحب، ما دام دربنا واحداً وهدفنا خدمة الحق والحقيقة.

====

*- أستاذ في الجامعة اللبنانية

توضيح لا سجال عبد الرؤوف سنو

قرأت في "النهار" (12 ايلول 2004) ملاحظات الدكتور جوزف الياس على مقالي "الاصلاحات العثمانية والاصلاحات الاميركية" ("النهار" 2004/7/19)، ولفتني في الدرجة الاولى انه اراد الاتكاء على مقالي للدخول في موضوعات ليست هي الهدف مما كتبت. كما لفتني ايضا تحميل المقال ثغرات لا يجوز تحميله اياها. كان الهدف من مقالي مقارنة ما عملت الدول الاوروبية الكبرى على فرضه على الدولة العثمانية من اصلاحات خلال القرن التاسع عشر، بتلك التي تسعى الولايات المتحدة اليوم الى فرضها في العالمين العربي والاسلامي. اي الوصول الى الاستنتاج بأن هناك تشابها كبيرا بين ما حدث بالامس وما يحدث اليوم، وتحديد هذا التشابه. ولم يكن الهدف تقرير حاجة الدولة العثمانية الى الاصلاح او عدمه، ولا ما اذا كان باستطاعة الدولة العثمانية الاستمرار بدون ولوج طريق الاصلاح، ولا دراسة الاصلاحات التي نفذت في ولايات السلطنة (وسوريا ومصر).